

المعتقلون في السجون السورية

مفرج عنهما يؤكدان استمرار المأساة ورفض المجتمع

النهار ٢٠٠٣/٦/١٢

٣منظمات تسأل مجددا عن المعتقلين في سوريا: نخشى تكرار مشهد القبور الجماعية للنظام العراقي "صدقوني، لم اعد استطيع ان اتكلم. انا متعبة جدا. لقد اصبحت منهارة، ميته". الدموع التي ذرفتها امس فيوليت ناصيف عبرت عن صرخة ألم داخلية. انها ام احد المعتقلين في السجون السورية، وكانت المناسبة "لمناشدة جميع الدول، وخصوصا الكويت، مساعدتنا في قضيتنا". هكذا قالت بصوت مخنوق وتأثر باد على وجهها: "باسم كل الامهات اتكلم اليوم، لم نعد نستطيع ان ننتظر ولا نريد ان نفتش عن اولادنا في إحدى المقابر. وضعنا مزر. ارجوكم ساعدونا. اناشد كل المنظمات والحكومات، اذا كان لا يزال هناك حق انساني. لم نعد نستطيع ان نتحمل. نحن مظلومون صدقوني". وبكت طويلا وبكت امهات معها.

"قضية المعتقلين اللبنانيين في سوريا شكلت امس محور موقف مشترك لثلاث منظمات تعنى بحقوق الانسان هي "مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني - لبنان"، و"سوليدا" (فرنسا) لدعم المعتقلين اللبنانيين اعتبارا، و"سوليدا" لدعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين. وقد ابدت خشيتها من "ان يواجه المعتقلون في سوريا المصير نفسه الذي واجهه آلاف المعتقلين في العراق (خلال النظام البعثي) وخصوصا اذا استمرت سياسة النفي لوجودهم، في ظل جو من فقدان الجدية والشفافية ومحاولة تحويل المشكلة قضية اشباح". واكدت "القيام بكل المبادرات في اتجاه الحكومات والمنظمات الدولية، وخصوصا منظمة الامم المتحدة لكشف مصير المعتقلين". هذا الموقف اعلنته المنظمات الثلاث خلال مؤتمر صحفي عقده في مقر "مؤسسة حقوق الانسان" - مبنى ستاركو، في حضور عدد من اهالي المعتقلين والصحافيين وناشطين في مجال حقوق الانسان، ومعتقلين افرج عنهم. استهل المدير التنفيذي للمؤسسة وائل خير اللقاء بكلمة قال فيها ان "غاية المؤتمر الصحفي اثاره قضية المعتقلين في سوريا، واللفت الى مأساة انسانية كبيرة تتعلق بمصير المفرج عنهم في السجون السورية"، موضحا ان "معاناة هؤلاء كبيرة، ولا اهتمام بحقوقهم، والمطلوب ايلأؤهم عناية اسوة بمن اطلقوا من السجون الاسرائيلية".

البيان المشترك

تلاه نائب رئيس "سوليدا" وديع الاسمر بقراءة البيان المشترك وهنا نصه: "بعد المحاولة الثالثة للاتصال بالمسؤولين في الجمهورية العربية السورية والتي جرت في ٩ حزيران بزيارة قام بها وفد ضم ممثلين للجنة اهالي المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية وافراد من منظمة دعم اللبنانيين المعتقلين اعتبارا - Solida France ومن دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين Solid الى دمشق والتي لم تثمر، وبناء على ما يبدو لنا تتصلا من الحكومتين اللبنانية والسورية للنهوض بمسؤوليتهما وتناول قضية ضحايا الاعتقال الاعباطي والاختفاء القسري على يد القوات السورية العاملة في لبنان بجدية وشفافية، تود لجنة اهالي المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، ومنظمتا سوليدا وسوليدا ومضيعة المؤتمر الصحفي مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني - لبنان - ان تضع امام الرأي العام الآتي:

١- ان تحركنا نابع من دعمنا المطلق لحق اللبنانيين ضحايا الاعتقال الاعباطي في السجون السورية بالحرية والسلامة الشخصية ولحق اهاليهم واصدقائهم ومجتمعهم في معرفة مصير احبائهم. اما الادعاء ان هناك اهدافا

سياسية وراء التحرك فيحضه التعاون التام الذي اظهرته المؤسسات المعنية مع السلطات اللبنانية واللجان التي تم تشكيلها وقيامها بمراجعة المسؤولين اللبنانيين كافة، كما يدحضه اتصالها بالمسؤولين السوريين وزيارة العاصمة السورية ثلاث مرات لأجل هذه الغاية كان آخرها زيارة الاثنين ٩ حزيران ٢٠٠٣ بنية مقابلة الرئيس السوري.

٢- قد يسأل البعض لماذا تصعيد التحرك اليوم؟ الجواب عن ذلك يعود الى المشاهد المروعة التي نقلتها وسائل الاعلام من العراق عن القبور الجماعية في البصرة والحلة وابو غريب لآلاف المعتقلين الذين صفّاهم رجال النظام السابق. من هنا فإننا نشاطر الاهل قلقهم الشديد وخوفهم من ان يواجه المعتقلون المصير نفسه اذا استمرت سياسة النفي لوجودهم وفي جو من فقدان الجدية والشفافية ومحاولة تحويل المشكلة قضية اشباح.

٣- ان الاعلان العالمي لحماية كل الاشخاص من الاخفاء القسري ينص على ان الاخفاء القسري هو جريمة مستمرة في الزمن حتى كشف مصير الضحية ومعرفة ظروف اختفائها، من هنا فإن الكلام على اغلاق الملف هو مخالفة للقوانين الدولية والمحلية ذات الصلة ويضفي صفة الشريك في الجرم على من يسعى الى اغفال هذا الحق. والجدير ذكره ان القانون اللبناني يدين جرائم الاخفاء القسري وقد ذهب قرار لمحكمة استئناف جبل لبنان برئاسة القاضي جوزف عمرو صدر في ١٣ كانون الاول ٢٠٠١ الى اعتبار "الخطف جريمة متمادية لا تستفيد من قانون العفو".

٤- آخذين في الاعتبار موقف الحكومتين اللبنانية والسورية واخفاهما حتى اليوم في كشف مصير المعتقلين واطلاقهم فإننا سنعمل على القيام بكل المبادرات باتجاه الحكومات والمنظمات الدولية خصوصا هيئات الامم المتحدة المختصة لتحقيق تلك الغاية". ثم قدم رئيس "سوليدا" غازي عاد "اثباتات" للتعاطي الرسمي "غير الجدي في هذه القضية"، عارضا ملف المعتقل جورج ايوب شلاويط مثالا. فأفاد ان "شلاويط اعتقل في ٣٠ آذار ١٩٩٤ وواظب والداه على زيارته حتى عام ١٩٩٨ قبل منعهما. وتؤكد السلطات اللبنانية والسورية ان لا معتقلين لبنانيين في سوريا، وتحديدًا شلاويط".

وابرز كتابا وجهته السفارة السورية في استوكهولم - اسوج في ٨ ايار ٢٠٠٢ "تقر فيه بوجود ثلاثة لبنانيين في السجون السورية هم نجيب يوسف جرمانى وجورج شلاويط وطوني تامر". كذلك عرض كتابا وجهته البعثة السورية الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الى المفوضية العليا لحقوق الانسان في المنظمة "تقر فيه ايضا بوجود معتقلين هما شلاويط وجوزف امين حويس، وقد اعتقلا لارتباطهما بحادث سير". ولفت الى "تعمية واخفاء، فشلاويط اعتقل في ٣٠ آذار ١٩٩٤ بينما اعتقل حويس عام ١٩٩٢ وهناك حكم صدرته محكمة سورية على الاخير في شباط ١٩٩٤ ويبين ان الحادث وقع في ٢ حزيران ١٩٩٢. فما العلاقة اذاً بين الرجلين؟".

واكد "التوجه الى المؤسسات والمراجع والحكومات الدولية"، مناشدا "حكومة الكويت وغيرها من الحكومات المساعدة في قضيتنا". وتمنى ان "يفعل الاتحاد الاوروبي قراره الصادر في ١٢ آذار ١٩٩٨ والذي طالب فيه الحكومة السورية بالافراج فورا عن كل المعتقلين اللبنانيين في سجونها". مشيرا الى "اننا وجهنا كتابا الى وزير الخارجية الاميركي كولن باول في هذا الشأن". وبعد مداخلة مؤثرة لناصر، طلب عضو "لقاء قرنة شهوان" جلن عزيز الكلام. فوجه بصفته الشخصية دعوة الى المعنيين بالقضية للمشاركة في اجتماع تعقده امانة سر اللقاء الاسبوع المقبل، من اجل البحث في امكانات المساعدة.

"عيشة اهل الكهف"

وفي ختام اللقاء، عرض المفرج عنهما في السجون السورية الدكتور جوزف هليط وعلي ابو دهن معاناتهما في الاسر والحرية. وروى هليط: "مضى على اطلاقنا ٩٠٢ يومين امضيها في اعادة تنظيم حياتنا اليومية. واجهتنا صعوبات كثيرة، وعانينا رفض المجتمع المدني لتوظيفنا. احتجنا الى اعادة تأهيل بعد الاعوام الطويلة في السجن، لقد عشنا عيشة اهل الكهف، فلم نعرف ان الاتحاد السوفياتي سقط حتى، ١٩٩٣. ولم نعرف شيئاً عن الهاتف الخليوي والانترنت. كنا نتوقع ان يستوعبنا المجتمع بعد اطلاقنا وحاولنا اعادة تنظيم انفسنا، وقد مُدت لنا يد المساعدة لكنها كانت بسيطة جداً". وتدخل ابو دهن ليصف الاوضاع المعيشية التي يعيشها نحو ٥٦ مفرجاً عنهم بأنها "صعبة ومأسوية. وحتى الآن لم نجد عملاً لنعمل انفسنا وعائلاتنا". وقال هليط: "حاولنا كثيراً مع محامين ونواب فكان الجواب ان قضيتنا خاسرة". وقاطعه ابو دهن: "طلبنا موعداً من رئيس الحكومة رفيق الحريري، لكنه رفض". و اضاف: "بعد نحو عامين من الافراج صدرت في حقنا ١٤ مذكرة بحث وتحزر، لانعرف السبب. ونخشى المراجعة في الموضوع. لماذا هذه المذكرات؟ وهل يجوز ذلك؟".